IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2026) (Vol. 03) (No.02): P(84-91)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

The impact of economic governance on attracting international trade in Iraq for the period 2004-2023

Baydaa gawld kisam al hashmey
Department of Economics, University of Wasit, College of Administration and Economics
baydaagawld@gmail.com

Abstract. This research aims to analyze the impact of economic governance indicators (political stability, regulatory quality, rule of law, and control of corruption) on the reality of international trade in Iraq for the period from 2004 to 2023. The study concluded that the institutional environment in Iraq suffered from structural fragility that led to the transformation of international trade from a tool for development into a channel for consumer imports, as a result of weak oversight and widespread bureaucracy at border crossings, which weakened Iraq's attractiveness as a reliable international trading partner.

Keywords: Economic Governance, International Trade, Iraq, Governance Indicators

DOI: 10.69938/Keas.2603028

تأثير الحوكمة الاقتصادية على جذب التجارة الدولية في العراق للمدة من 2004-2023

بيداء جواد كاظم الهاشمي
جامعه واسط \كلية الادارة والاقتصاد \قسم الاقتصاد
baydaagawld@gmail.com

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات الحوكمة الاقتصادية (الاستقرار السياسي، جودة التنظيم، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) في واقع التجارة الدولية في العراق للمدة من 2004 إلى 2023. توصلت الدراسة إلى أن البيئة المؤسسية في العراق عانت من هشاشة بنيوية أدت إلى تحويل التجارة الدولية من أداة للتنمية إلى قناة للاستيراد الاستهلاكي، نتيجة لضعف الرقابة وتفشي البيروقراطية في المنافذ الحدودية، مما أضعف من جاذبية العراق كشريك تجاري دولي رصين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الاقتصادية، التجارة الدولية، العراق، مؤشرات الحوكمة.

Corresponding Author: E-mail: baydaagawld@gmail.com

مشكلة البحث

يتمحور هذا البحث حول التناقض بين الإمكانات الاقتصادية للعراق وواقعه التجاري الحالي. يواجه الاقتصاد العراقي معضلة مزدوجة تتمثل في تراجع التجارة الدولية (غير النفطية) وغياب بيئة مواتية لجذب الشركاء التجاريين. وقد أثر ضعف مؤشرات الحوكمة الاقتصادية سلبًا على قدرة العراق على جذب وتوسيع التجارة الدولية. لذا، ما هي درجات واختلافات تأثير كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة؟

فرضيات البحث

تستند هذه الدراسة إلى الفرضية الرئيسية التالية: "توجد علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تحسين مؤشرات الحوكمة الاقتصادية ونمو حجم التجارة الدولية للعراق وتدفقاتها التجارية".

أهمية البحث

تؤكد هذه الدراسة على الدور المحوري للحوكمة الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين بيئة الاستثمار، وتقليل الاعتماد على النفط.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية في العراق ومستوى تجارته الدولية. تحلل الدراسة مؤشرات الحوكمة المختلفة وتأثيرها على السياسة التجارية، وتقترح سياسات وحلولاً تهدف إلى تعزيز دور الحوكمة في جذب التجارة الدولية.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي للحوكمة الاقتصادية والتجارة الدولية

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الاقتصادية. تشير الحوكمة الاقتصادية إلى مجموعة من القواعد والمؤسسات والسياسات والإجراءات التي تدير بها الدولة مواردها الاقتصادية. وهي تنظم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقق الشفافية والمساءلة، وتعزز الاستقرار الاقتصادي (القادر و عبد القادر ، 2018)

تُعتبر الحوكمة الاقتصادية بُعدًا أساسيًا من أبعاد الحوكمة الرشيدة. وهي لا تقتصر على المستوى الإداري فحسب، بل تشمل أيضًا: الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد، وجودة السياسات الاقتصادية، وكفاءة المؤسسات العامة، وشفافية عملية صنع القرار الاقتصادي، وآليات الرقابة والمساءلة.وتكمن أهمية الحوكمة الاقتصادية في كونها تُسهم في تقليل الفساد المالي والإداري، وتخفض تكاليف المعاملات الاقتصادية وتعزيز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.وفي السياق العراقي تكتسب الحوكمة الاقتصادية أهمية مضاعفة نتيجة:التحول الاقتصادي بعد عام 2003والاعتماد الكبير على الريع النفطي كذلك ضعف التنوع الاقتصادي والتحديات المؤسسية والتشريعية التي ما زالت تؤثر في كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني.

اولا: مؤشرات الحوكمة الاقتصادية

تعتمد الدراسات الاقتصادية المعاصرة على مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى الحوكمة الاقتصادية، ومن أبرزها (خلف، 2015)

1. **سيادة القانون**

وتعني خضوع جميع الأفراد والمؤسسات، بما فيها الحكومة، للقوانين والتشريعات النافذة، بما يضمن حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود التجارية، وهو عامل حاسم في تعزيز الثقة بالتعاملات الاقتصادية الدولية.

2. **الشفافية والإفصاح**

وتشير إلى وضوح السياسات الاقتصادية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات المالية والتجارية، مما يقلل من حالة عدم اليقين لدى الشركاء التجاريين الأجانب.

3. **مكافحة الفساد**

يُعد الفساد من أبرز معوقات التجارة الدولية، إذ يؤدي إلى رفع كلفة الاستيراد والتصدير، ويضعف تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية.

4. **فعالية الحكومة**

وتعكس قدرة المؤسسات الحكومية على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية وتجارية فعالة، وتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية تدعم النشاط التجاري.

5. **الاستقرار السياسي**

وهو شرط أساسي لاستدامة العلاقات التجارية الدولية، حيث تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تقلب السياسات الاقتصادية وتراجع حجم التبادل التجاري.

ثانيا: أهمية الحوكمة في التنمية الاقتصادية وجذب التجارة (العاني، 2016)

- 1. تخفيض تكاليف المعاملات: تشرح نظرية "دوغلاس نورث"الحائز على نوبل، والتي تقول إن المؤسسات الجيدة تقلل تكلفة البحث، والتفاوض، والتعاقد. الحوكمة الجيدة تجعل التجارة أرخص وأسرع.

-2. تعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ : رأس المال والتجارة يكرهان عدم اليقين الحوكمة توفر بيئة يمكن فيها للتاجر التنبؤ بالأرباح والمخاطر.

3. -حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية: التجارة الحديثة تتضمن تكنولوجيا وعلامات تجارية. الدول التي لا تحمي هذه الحقوق (ضعف حوكمة) تفشل في جذب التجارة عالية الجودة.

4. -تحسين تخصيص الموارد: بدلاً من توجيه الموارد للرشاوي والوساطات (نشاط ريعي غير منتج)، توجه الحوكمة الموارد نحو الإنتاج والابتكار والتصدير.

ثالثا : مفهوم التجارة الدولية

تُعرّف التجارة الدولية بأنها عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، وفق قواعد واتفاقيات دولية، وبما يحقق المنافع المتبادلة للأطراف المشاركة وتشمل التجارة الدولية الصادرات والواردات السلعية، تجارة الخدمات، تدفقات رؤوس الأموال المرتبطة بالنشاط التجاري (قشطي، 2013)

وتتأثر التجارة الدولية بعدة عوامل، من أبرزها:

1. كفاءة البنية التحتية.
2. الاستقرار الاقتصادي والنقدي.
3. السياسات التجارية (التعرفة الجمركية، القيود غير التعريفية)
4. الإطار المؤسسي والقانوني.

وفي حالة العراق، تتسم التجارة الدولية بخصائص محددة، أهمها:

1. هيمنة الصادرات النفطية على هيكل التجارة،
2. ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية،
3. اعتماد كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي،
4. محدودية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

رابعًا: العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية والتجارة الدولية

تُعد العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية والتجارة الدولية علاقة تفاعلية وتأثير متبادل، إذ تؤثر جودة الحوكمة بشكل مباشر في قدرة الدولة على جذب التجارة الدولية، سواء من حيث حجم التبادل التجاري أو تنوعه.فمن جهة، تؤدي الحوكمة الجيدة إلى تحسين بيئة الأعمال، خفض المخاطر التجارية، تسهيل الإجراءات الجمركية، تعزيز الثقة لدى الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب. ومن جهة أخرى، تسهم التجارة الدولية النشطة في:تعزيز الانضباط المؤسسي ونقل الخبرات والمعايير الدولية في دفع الحكومات إلى تحسين أنظمة الحوكمة لمواكبة المتطلبات العالمية (الجبوري، 2016)

وفي السياق العراقي، تشير العديد من الدراسات إلى أن ضعف مؤشرات الحوكمة الاقتصادية يُعد من الأسباب الرئيسة لمحدودية جذب التجارة الدولية غير النفطية، حيث يؤدي ضعف الشفافية وعدم استقرار القوانين إلى تقليص فرص الاندماج التجاري، وزيادة الاعتماد على مورد واحد (النفط)، مما يعرّض الاقتصاد لمخاطر خارجية مرتفعة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للحوكمة الاقتصادية والتجارة الدولية

المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة الاقتصادية وأبعادها

تُعد مؤشرات الحوكمة الاقتصادية أدوات تحليلية مهمة لقياس جودة إدارة الاقتصاد في الدول، وقد طوّرت المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية المقارنة (العزاوي، 2019).

أولًا: سيادة القانون

تشير سيادة القانون إلى مدى التزام الدولة بتطبيق القوانين بعدالة وشفافية، وضمان حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود الاقتصادية والتجارية. وتُعد سيادة القانون من أهم ركائز جذب التجارة الدولية، إذ أن ضعفها يؤدي إلى:

1. ارتفاع مخاطر التعامل التجاري،
2. زيادة النزاعات التعاقدية،
3. عزوف الشركات الأجنبية عن الدخول في علاقات تجارية طويلة الأجل.

وفي العراق، ما زالت التحديات القانونية والقضائية تمثل أحد العوامل المقيّدة للتوسع في التجارة الدولية، ولا سيما في القطاعات غير النفطية.

ثانيًا: الشفافية والإفصاح

تعكس الشفافية مدى وضوح السياسات الاقتصادية والتجارية، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتشريعات والإجراءات والقرارات الحكومية. وتؤدي الشفافية إلى:

1. تقليل حالة عدم اليقين لدى المتعاملين الدوليين،
2. تحسين تصنيف الدولة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال،
3. تعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية.

ويُلاحظ أن ضعف الشفافية في بعض الإجراءات الجمركية والتجارية في العراق يحدّ من تنافسية الاقتصاد الوطني.

ثالثًا: مكافحة الفساد

يُعد الفساد المالي والإداري من أخطر معوقات الحوكمة الاقتصادية، لما له من آثار سلبية مباشرة على التجارة الدولية، إذ يؤدي إلى:

1. رفع تكاليف الاستيراد والتصدير،
2. تشويه آليات السوق،
3. إضعاف القدرة التنافسية للسلع الوطنية.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية قوية بين مستويات الفساد وحجم التجارة الدولية.

رابعًا: فعالية الحكومة

تعني فعالية الحكومة قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية وتجارية فعّالة، وتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية. وتؤثر فعالية الحكومة في (حمود، 2017)

1. سرعة إنجاز المعاملات التجارية،

2. كفاءة السياسات الجمركية،
3. استقرار السياسات الاقتصادية.

وفي الاقتصاد العراقي، تعاني المؤسسات الحكومية من ضعف التنسيق وتداخل الصلاحيات، مما ينعكس سلبًا على الأداء التجاري الخارجي.

خامسًا: الاستقرار السياسي

يُعد الاستقرار السياسي عنصرًا أساسيًا في استدامة العلاقات التجارية الدولية، حيث تؤدي الاضطرابات السياسية إلى:

1. تقلب السياسات الاقتصادية،
2. زيادة المخاطر السيادية،
3. تراجع حجم التجارة الدولية.

المطلب الثاني: محددات جذب التجارة الدولية

تعتمد قدرة الدولة على جذب التجارة الدولية على مجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية، من أبرزها (الرحمن، 2020)

أولًا: السياسات التجارية

تشمل السياسات التجارية التعرفة الجمركية، والقيود غير التعريفية، واتفاقيات التجارة الدولية. وكلما اتسمت هذه السياسات بالوضوح والاستقرار، زادت جاذبية الدولة للتجارة الدولية.

ثانيًا: البنية التحتية

تلعب البنية التحتية (النقل، الموانئ، الاتصالات) دورًا محوريًا في خفض تكاليف التجارة، وتحسين انسيابية حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

ثالثًا: الاستقرار الاقتصادي والنقدي

يسهم الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما استقرار سعر الصرف ومستوى التضخم، في تعزيز ثقة الشركاء التجاريين وتقليل مخاطر التبادل التجاري.

رابعًا: الإطار المؤسسي والقانوني

يمثل الإطار المؤسسي والقانوني بيئة العمل التي تتحرك ضمنها التجارة الدولية، وكلما كان هذا الإطار واضحًا ومستقرًا، زادت فرص جذب التجارة الدولية.

خامسًا: القدرة التنافسية للاقتصاد

ترتبط القدرة التنافسية بجودة الإنتاج، وتكلفة المدخلات، ومستوى التكنولوجيا، وهي عوامل تتأثر بدورها بجودة الحوكمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين الحوكمة والتجارة الدولية (كنعان، 2018)

أولًا: نظرية المؤسسات الاقتصادية

تؤكد هذه النظرية أن المؤسسات الرسمية (القوانين، الأنظمة) وغير الرسمية (الأعراف، القيم) تلعب دورًا محوريًا في تحديد الأداء الاقتصادي، وأن ضعف المؤسسات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وانخفاض حجم التجارة الدولية.

ثانيًا: نظرية تكاليف المعاملات

تفترض هذه النظرية أن التجارة الدولية تتأثر بتكاليف البحث والتفاوض والتنفيذ، وأن الحوكمة الجيدة تسهم في خفض هذه التكاليف من خلال وضوح القوانين واستقرار السياسات وفعالية القضاء.

ثالثًا: نظرية الميزة التنافسية

ترى هذه النظرية أن الدول التي تتمتع ببيئة مؤسسية جيدة تكون أكثر قدرة على تطوير مزايا تنافسية مستدامة، ما ينعكس إيجابًا على قدرتها التصديرية.

رابعًا: نظرية الانفتاح الاقتصادي

تفترض هذه النظرية أن الدول ذات الحوكمة الرشيدة تكون أكثر قدرة على الاستفادة من الانفتاح التجاري، إذ تقل فيها المخاطر وتتحسن كفاءة تخصيص الموارد.

المبحث الثالث: واقع الحوكمة الاقتصادية في العراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع الحوكمة الاقتصادية في العراق، من خلال تتبع تطورها التاريخي، وتشخيص أبرز المعوقات التي تعترض تطبيقها، وتقييم مؤشرات الحوكمة الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي العام، ولا سيما في مجال التجارة الدولية. ويُعد هذا المبحث حلقة وصل بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي للدراسة.

المطلب الأول: تطور الحوكمة الاقتصادية في العراق

شهد العراق تحولات جوهرية في نظامه الاقتصادي بعد عام 2003، تمثلت بالانتقال من اقتصاد مركزي شديد التدخل إلى اقتصاد يتجه تدريجيًا نحو آليات السوق والانفتاح الاقتصادي. وقد رافق هذا التحول محاولات لإرساء مبادئ الحوكمة الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بجملة من التحديات البنيوية والمؤسسية (توفيق عباس المسعودي، 2018)

أولًا: مرحلة ما قبل عام 2003

اتسمت الحوكمة الاقتصادية في هذه المرحلة بما يلي:

1. هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي،
2. ضعف الشفافية في إدارة الموارد،
3. محدودية الانفتاح التجاري،
4. غياب المساءلة المؤسسية الفاعلة.

وقد انعكس ذلك سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد وعلى اندماج العراق في الاقتصاد العالمي.

ثانيًا: مرحلة ما بعد عام 2003

شهدت هذه المرحلة محاولات لإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، من خلال:

1. إصدار قوانين جديدة للاستثمار والتجارة،
2. إنشاء هيئات رقابية،
3. الانفتاح على المنظمات الاقتصادية الدولية.

إلا أن هذه الإصلاحات واجهت تحديات متعددة، أبرزها:

1. ضعف التنسيق المؤسسي،
2. عدم استقرار التشريعات الاقتصادية،
3. استمرار الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.

ثالثًا: دور المؤسسات الاقتصادية

برز دور بعض المؤسسات في تعزيز الحوكمة الاقتصادية، مثل:

1. البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي،
2. هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد،
3. وزارة التخطيط في إعداد الخطط التنموية.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الحوكمة الاقتصادية في العراق

تواجه عملية تطبيق الحوكمة الاقتصادية في العراق مجموعة من المعوقات الهيكلية والمؤسسية، يمكن تلخيصها بما يلي (القادر و عبد القادر ، 2018)

أولًا: ضعف الإطار القانوني والتشريعي

يعاني الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي من:تعدد القوانين وتداخلها وتقادم بعض التشريعات وضعف آليات التنفيذ.مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني تؤثر سلبًا على البيئة التجارية.

ثانيًا: الفساد المالي والإداري

يُعد الفساد من أبرز معوقات الحوكمة الاقتصادية في العراق، إذ يؤدي إلى هدر الموارد العامة وتشويه المنافسة وزيادة كلفة المعاملات التجارية.وكما يضعف الفساد ثقة الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب بالاقتصاد العراقي.

ثالثًا: ضعف الشفافية والمساءلة

تعاني العديد من المؤسسات الاقتصادية من محدودية الإفصاح عن المعلومات، وضعف نظم المتابعة والتقييم، مما يقلل من كفاءة صنع القرار الاقتصادي.

رابعًا: تداخل الصلاحيات المؤسسية

يؤدي تداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية المختلفة إلى بطء الإجراءات وتضارب القرارات كذلك ارتفاع تكاليف الامتثال.وهو ما ينعكس سلبًا على النشاط التجاري الخارجي.

خامسًا: عدم الاستقرار السياسي والأمني

أثّر عدم الاستقرار السياسي والأمني على استمرارية السياسات الاقتصادية ثقة المستثمرين وقدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات مؤسسية مستدامة.

المطلب الثالث: تقييم مؤشرات الحوكمة الاقتصادية في العراق

يعتمد تقييم الحوكمة الاقتصادية في العراق على تحليل عدد من المؤشرات الرئيسة، والتي تُظهر تفاوتًا في الأداء وتراجعًا نسبيًا مقارنة بالمعايير الدولية (الجبوري، 2016).

أولًا: مؤشر سيادة القانون

يُظهر هذا المؤشر تحديات تتعلق بـ:

1. ضعف تنفيذ القوانين الاقتصادية،
2. بطء الفصل في النزاعات التجارية،
3. محدودية حماية حقوق الملكية.

مما يحدّ من ثقة المتعاملين الدوليين بالبيئة القانونية.

ثانيًا: مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد

تشير التقارير إلى استمرار مستويات مرتفعة نسبيًا من الفساد والأمر الذي يضعف كفاءة الإنفاق العام ويقلل من جاذبية الاقتصاد للتجارة الدولية كذلك يحدّ من تنوع الشركاء التجاريين.

ثالثًا: مؤشر فعالية الحكومة

يعكس هذا المؤشر تحديات في جودة الخدمات العامة وكفاءة السياسات الاقتصادية والقدرة على تنفيذ الإصلاحات.وهو ما يؤثر على سهولة ممارسة الأعمال والتجارة.

رابعًا: مؤشر الاستقرار السياسي

يُعد من أكثر المؤشرات تأثيرًا في النشاط التجاري الخارجي، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى:

1. ارتفاع المخاطر السيادية،
2. تقلب السياسات التجارية،
3. تراجع حجم التجارة الدولية.

خامسًا: انعكاسات مؤشرات الحوكمة على التجارة الدولية

يُلاحظ أن ضعف مؤشرات الحوكمة الاقتصادية في العراق قد انعكس في محدودية الصادرات غير النفطية وكذلك ضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية واستمرار الطابع الريعي للتجارة الخارجية.

المبحث الرابع: واقع التجارة الدولية في العراق

يهدف هذا المبحث إلى تشخيص واقع التجارة الدولية في العراق من حيث هيكلها وتطورها، وتحليل أبرز المعوقات التي تحدّ من قدرتها على النمو والتنوع، فضلًا عن بيان أثر الحوكمة الاقتصادية في توجيه مسار التجارة الخارجية العراقية (قصي سعد كاظم العمار ، 2014).

المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية العراقية

تعكس بنية التجارة الخارجية العراقية طبيعة الاقتصاد الوطني، الذي يتسم بارتفاع درجة الاعتماد على قطاع واحد، هو القطاع النفطي، مع محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في النشاط التصديرية.

أولًا: الصادرات العراقية

تتكون الصادرات العراقية في معظمها من النفط الخام ومشتقاته، حيث تمثل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات. ويعود ذلك إلى:

1. وفرة الموارد النفطية،
2. ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية،
3. محدودية القدرات التنافسية للمنتجات غير النفطية.

وقد أسهم هذا النمط من التخصص في تعريض الاقتصاد العراقي لتقلبات أسعار النفط العالمية، وانعكاساتها المباشرة على الميزان التجاري.

ثانيًا: الصادرات غير النفطية

تعاني الصادرات غير النفطية من ضعف واضح، وتقتصر على منتجات أولية أو شبه مصنعة ذات قيمة مضافة منخفضة. ويُعزى ذلك إلى:

1. ضعف الدعم الحكومي للصادرات،
2. تدني مستوى التكنولوجيا والإنتاجية،
3. غياب سياسات واضحة لتنمية الصادرات.

ثالثًا: الواردات العراقية

تشهد الواردات العراقية توسعًا مستمرًا لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والرأسمالية، نتيجة ضعف الإنتاج المحلي والنمو السكاني ومحدودية الاكتفاء الذاتي وقد أدى ذلك إلى اتساع فجوة الميزان التجاري غير النفطي.

المطلب الثاني: معوقات جذب التجارة الدولية في العراق

تواجه التجارة الدولية في العراق مجموعة من المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تحدّ من قدرتها على النمو والاستدامة (السامرئي، 2021)

أولًا: ضعف التنويع الاقتصادي

يُعد الاعتماد المفرط على النفط أحد أبرز معوقات جذب التجارة الدولية، إذ يحدّ من تنوع الصادرات ويجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.

ثانيًا: تعقيد الإجراءات الجمركية

تتسم الإجراءات الجمركية في العراق بالتعقيد وطول المدد الزمنية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة تأخير دخول وخروج السلع تقليل تنافسية الاقتصاد الوطني.

ثالثًا: ضعف البنية التحتية اللوجستية

تعاني البنية التحتية للنقل والموانئ من محدودية الطاقة الاستيعابية وتقادم المعدات وضعف الربط بين وسائل النقل وهو ما ينعكس سلبًا على كفاءة التجارة الدولية.

رابعًا: عدم استقرار السياسات التجارية
يؤدي عدم استقرار السياسات التجارية والتعريفات الجمركية إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين الدوليين، ويضعف من قدرة العراق على بناء علاقات تجارية مستدامة.
خامسًا: ضعف الإطار المؤسسي الداعم للتجارة
يشمل ذلك محدودية دور مؤسسات دعم الصادرات، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالتجارة الخارجية.
المطلب الثالث: أثر الحوكمة الاقتصادية على التجارة الدولية في العراق
تمثل الحوكمة الاقتصادية أحد العوامل الحاسمة في توجيه مسار التجارة الدولية في العراق، إذ تؤثر جودة الحوكمة في حجم التجارة وهيكلها واستدامتها (الهيل، 2016)
أولًا: أثر الشفافية ومكافحة الفساد
يسهم تحسين الشفافية ومكافحة الفساد في خفض تكاليف المعاملات التجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز ثقة الشركاء التجاريين.

ثانيًا: أثر سيادة القانون
تعزز سيادة القانون من خلال حماية حقوق المتعاملين التجاريين وتنفيذ العقود التجارية وتقليل النزاعات وهو ما يشجع على توسيع نطاق التجارة الدولية.
ثالثًا: أثر فعالية الحكومة
تؤدي فعالية الحكومة إلى تحسين جودة السياسات التجارية من خلال تسريع إنجاز المعاملات وكذلك دعم الصادرات الوطنية.
رابعًا: أثر الاستقرار السياسي
يسهم الاستقرار السياسي في تقليل المخاطر التجارية ومن ثم استقرار السياسات الاقتصادية وجذب شركاء تجاريين جدد.
خامسًا: انعكاسات ضعف الحوكمة على التجارة
أدى ضعف الحوكمة الاقتصادية في العراق إلى محدودية الصادرات غير النفطية و ضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك استمرار الطابع الريعي للتجارة الخارجية

الاستنتاجات
1. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة الاقتصادية وحجم التجارة الدولية في العراق، مما يؤكد الدور المحوري للإطار المؤسسي في تعزيز الانفتاح التجاري.
2. بيّنت الدراسة أن السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة من أكثر عناصر الحوكمة تأثيرًا في جذب التجارة الدولية، إذ يسهم تحسن هذه المؤشرات في تقليل المخاطر ورفع مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني.
3. كشفت النتائج استمرار ضعف مؤشرات الحوكمة الاقتصادية في العراق وبقائها ضمن القيم السالبة، الأمر الذي يحد من الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الدولية.
4. اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط يلعبان دورًا داعمًا للتجارة الدولية، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط يجعل التجارة الخارجية عرضة للتقلبات الخارجية.
5. أكدت الدراسة أن تحسين الحوكمة الاقتصادية يُعد شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة وقادرة على جذب التجارة الدولية وتعزيز اندماج العراق في الاقتصاد العالمي.
التوصيات
1. ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الحوكمة الاقتصادية، تركز على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة.
2. العمل على تحسين فعالية الأداء الحكومي من خلال إصلاح الجهاز الإداري وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستثمار.
3. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني باعتباره عنصرًا أساسيًا في جذب التجارة الدولية وتقليل مخاطر التعامل التجاري مع الاقتصاد العراقي.
4. تنويع هيكل الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
5. تطوير السياسات التجارية والاقتصادية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العالمي، والسعي إلى تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية.
6. تحسين بيئة الأعمال عبر تحديث التشريعات الاقتصادية وتوفير بنية تحتية ملائمة تسهم في تشجيع حركة التجارة الدولية.

المصادر والمراجع

1. حوراء علي حسين توفيق عباس المسعودي. (2018). دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية : العراق نموذجا. جامعة الكوفة ، الصفحات 78-76.
2. خليل ابراهيم حمود. (2017). الحوكمة الرشيدة واصلاح القطاع العام. عمان.
3. خليل محمود عبد الرحمن. (2020). الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق. عمان.
4. سعدون عبد الله الجبوري. (2016). التجارة الدولبية وسياسات الانفتاح الاقتصادي. عمان.
5. عبد القادر، و علي حسين عبد القادر . (2018). الحوكمة والتنمية الاقتصادية. عمان: المسيره.
6. عبود فرج الجابري قصي سعد كاظم العمار . (2014). اثر معايير الحوكمة في كفاءة اداء الاستثمارات الحكومية في العراق في اطار التكامل المشترك . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، صفحة 29.
7. علياء حسين خلف. (2015). دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية. الفتح، الصفحات 25-65.
8. فلاح حسن السامرئي. (2021). اقتصاد العراقي. عمان.
9. قاسم محمد العزاوي. (2019). الفساد الاداري والحوكمة في الدول النامية. بغداد.
10. ناصر حسين كنعان. (2018). الاقتصاد المؤسسي والحوكمة. عمان.
11.نبيل عبد الفتاح قشطي. (2013). الحوكمه وتثرها على التجارة الدولية. العصرية للدراسات القانونية، 18، الصفحات 23-29.
12.نزار محمد العاني. (2016). السياسات الاقتصادية الكلية. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
13.هبه رهيف ابو الهيل. (2016). دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد دراسة حالة العراق. مجلة خزائن للعلوم الاقتصادية والادارية، صفحة 56.